النفاة قدح فيه بعض النفاة فدحا بينا بطلانه كما بين غير
واحد فساد طرق الفلاسفة قال ابو حامد مسئلة في تعجيزهم
عن اقامة الدليل على ان الاول ليس بجسم فنقول هذا مستقيم
لمن يرى ان الجسم حادث من حيث انه لا يخلو عن الحوادث
وكل حادث ففتقر الى محدث فاما انتم اذا عقلتم جسما
قديما الاول لوجوده مع انه لا يخلو عن الحوادث فلم يمتنع ان
يكون الاول جسما اما الشمس او الفلك الاقصى واما غيرهما فان
قيل لان الجسم لا يكون الا مركبا منقسما الى جزئين بالكمية والى
الهيولى والصورة بالقسمة والى اوصاف تختص بها لا محالة
حتى تباين سائر الاجسام والا فالاجسام متساوية فانها اجسام
وواجب الوجود واحد لا يقبل القسمة بهذه الوجوه قلنا
وقد ابطلنا هذا عليكم وبينا انه لا دليل لكم عليه سوى ان
المجتمع اذا افتقر بعض اجزائه الى البعض كان معلولا وقد
تكلمنا عليه وبينا انه اذا لم يبعد تقدير موجود لا موجود
له لم يبعد تقدير مركب لا مركب له وتقدير موجودات
لا موجد لها اذ نفي العدد والشبه بنيتموه على نفي المركب ونفي
المركب على نفي الماهية سوى الوجود وما هو الاساس الاخير فقد
استاصلناه وبينا تحكمكم فيه فان قيل الجسم ان لم يكن نفس
لا يكون فاعلا وان كان له نفس فنفسه علة له فلا يكون الجسم
اولا قلنا انفسنا ليست علة لوجود اجسامنا ولا نفس الفلك
بمجردها علة لوجود جسمه عندكم بل هما موجدان بعلة سواهما

فاذا جاز وجودها قد يجاز ان لا يكون لها علة فان قيل كيف
اتفقوا اجتماع النفس والجسم قلنا هو كقول القايل كيف اتفق وجود
الاول فيقال هذا سؤال عن حادث فاما ما لم يزل موجودا فلا يقال
كيف اتفق فكذلك اتفق الجسم ونفسه اذ لم يزل كل واحد منهما موجودا
لم يبعد ان يكون صانعا فان قيل لان الجسم من حيث انه جسم
لا يخلق غيره والنفس المتعلقة بالجسم لا تفعل الا بواسطة الجسم
ولا يكون الجسم واسطة للنفس في خلق الاجسام ولا في ابداع النفوس
والاشياء لانا سبب الاجسام قلنا ولم لا يجوز ان يكون في النفوس
نفس تختص بخاصية تتهيأ بها لان توجد الاجسام وغير الاجسام
منها فاستحالة ذلك لا تعرف ضرورة ولا برهان يدل عليه الا انه
لم يشاهد من هذه الاجسام المشاهدة وعدم المشاهدة لا يدل على
الاستحالة فقد اضافوا الى الموجود الاول ما لا يضاف الى موجود اصلا
ولم يشاهد من غيره وعدم المشاهدة من غيره لا يدل على استحالته
منه فكذا في نفس الجسم والجسم فان قيل الفلك الاقصى او الشمس
او ما قدر من الاجسام فهو مستقدر يمقدار يجوز ان يزيد عليها
وينقص منه فيفتقر اختصاصه فذلك المقدار الجايز الى
مخصص فلا يكون اولا قلنا ثم تنكرون على من يقول ان ذلك
الجسم يكون على مقدار يجب ان يكون عليه لنظام الكل ولو كان
اصغر منه واكثر لم يجز كما انكم قلتم ان المعلول الاول يفيض الجرم
الاقصى منه متقدرا بمقدار وسائر المقادير بالنسبة الى ذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)